

نشرة إعلامية

INFCIRC/776

Date: 24 Novembre 2009

General Distribution

Arabic

Original: English

رسالة من البعثتين الدائميتين للاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية تتعلق ببيان مشترك بشأن الضمانات المتعددة الأطراف للوقود النووي

تلقت الأمانة رسالة مؤرخة ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ من البعثتين الدائميتين للاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، تنقل نص البيان المشترك بشأن الضمانات المتعددة الأطراف للوقود النووي، والصادر عن نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي ونائبة وزيرة الخارجية المكلفة بشؤون مراقبة الأسلحة والأمن الدولي في الولايات المتحدة.

وحسبما طُلب في تلك الرسالة، يُعمَّم البيان المذكور أعلاه المرفق طيه لإطلاع جميع الدول الأعضاء عليه.

بيان مشترك صادر عن:

سيرجي ريابكوف، نائب وزير الخارجية، الاتحاد الروسي

و

إيلين تاوشر، نائبة وزيرة الخارجية المكلفة بشؤون مراقبة الأسلحة

والأمن الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية

لتلبية الطلب على النمو الاقتصادي والطاقة، قد يكون لدى عشرات البلدان الجديدة برامج قوى نووية في السنوات القادمة. إننا نرحب بتوسّع نطاق القوى النووية وما يرافق ذلك من مزايا على التنمية الاقتصادية العالمية وأمن الطاقة العالمي والتخفيف من تغير المناخ. ونتعهد من جانبنا بالتعاون لمساعدة الدول التي تفكر في الأخذ بالطاقة النووية من أجل الوفاء بأعلى معايير الأمان والأمن.

ولتسهيل توسّع نطاق الطاقة النووية السلمية دون زيادة خطر انتشار الأسلحة النووية، ما انفك الدكتور محمد البرادعي، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)، يؤيد وضع نهج جديدة إزاء دورة الوقود النووي، بما في ذلك مصارف الوقود النووي، ومراكز دولية لدورة الوقود، وخيارات تأجير الوقود، وتقديم المساعدة في التصرف في الوقود المستهلك بعد إزالته من المفاعلات.

إن الولايات المتحدة وروسيا تؤيدان بشدة هذا المطلب المتعلق بالضمانات المتعددة الأطراف للوقود. وقد أيد الرئيسان أوباما وميدفيديف هذا المفهوم في بيانهما المشترك المؤرخ ٦ تموز/يوليه بشأن التعاون النووي المشترك بين الولايات المتحدة وروسيا.

ورداً على مبادرة الدكتور البرادعي، اقترح الاتحاد الروسي إنشاء احتياطي مضمون من وقود اليورانيوم الضعيف الإثراء يقع في مرفق خاضع لضمانات الوكالة في أنغارسك بسيبيريا لاستخدامه في حالات تعطل الإمدادات. وبناء على طلب الوكالة، يمكن نقل هذا الاحتياطي، بموجب القانون الروسي، إلى جهة متلقية ذات سمعة طيبة من حيث التزاماتها بضمانات الوكالة. ويجري إعداد الاتفاقات المتعلقة بتنفيذ احتياطي أنغارسك لكي ينظر فيها مجلس المحافظين الذي سيشروع أعماله في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي جميع الحالات، قامت حكومات ومنظمات غير حكومية بصوغ عشرات المقترحات المتنوعة والمتكاملة بشأن ضمان الوقود. وقد منحت المبادرة المعنية بالتهديد بالنووي، وهي منظمة غير حكومية يشارك في رئاستها عضو مجلس الشيوخ السابق سام نون، مبلغ ٥٠ مليون دولار كمنحة للتحدي مخصصة لأي مصرف ووقود نووي تُديره الوكالة يستطيع أن يوقر الثقة للدول التي تختار ألا تمضي قدماً في تكنولوجيا إثراء اليورانيوم الباهظة الثمن والمعقدة. واستجابة لهذه المبادرة، تعهد اليوم أكثر من ٣٠ بلداً بتقديم ما يربو على ١٠٠ مليون دولار لدعم إنشاء هذا المصرف.

وتأتي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي العالمي، لتؤكد مجدداً بأن من حق الأمم التي انضمت إلى المعاهدة أن تمضي قدماً في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية طبقاً لالتزامات عدم الانتشار بموجب المعاهدة. إننا نحترم خيارات وقرارات كل بلد فيما يتعلق بالطاقة النووية المدنية وسياسات دورة الوقود. ويجب ألا تمسّ جهودنا الرامية إلى تقديم ضمانات للوقود الحقوق المعترف بها بموجب المعاهدة، وهي لا تمسّ هذه الحقوق. بل إنها تسهّل، بدل ذلك، على عدد أكبر من البلدان التوسّع في استخدام الطاقة النووية السلمية.

ولحسن الحظ، فإن قطاع القوى النووية يتمتع بسوق وقود موثوقة وديناميكية وتعمل بآليات جيدة. ويُشغل اليوم العديد من الدول المفاعلات النووية بوقود ترد إمداداته من خلال عقود موثوقة وطويلة الأجل أبرمت مع طائفة متنوعة من البائعين الدوليين. وقد رأى العديد من البلدان أن تشغيل محطات القوى النووية دون قدرة محلية على إثراء اليورانيوم مسألة تتسم بفعالية أكثر من حيث التكلفة وبكفاءة أكبر.

وبالنسبة لمن يطلب الحصول على ضمان أكبر من الضمان الذي تقدّمه السوق، فإن آليات ضمان الوقود المتعددة الأطراف يمكن أن تستخدم كشبكات أمان في حالة تعطل إمدادات الوقود.

ويسترشد مسؤولون حكوميون من العديد من البلدان برؤية الدكتور البرادعي، ويعملون معاً لصوغ مفهوم ضمان الوقود، وذلك إما عبر ابتكار اقتراحات جديدة أو عبر تقديم تعليق شامل على مزايا الأفكار المطروحة. وكما سيُبرهن عنه النقاش المثير الذي سيجري في الوكالة في فيينا، من الواضح أننا لسنا وحدنا في الجهود الرامية إلى تسهيل الحصول على القوى النووية السلمية ودرء خطر الانتشار في الوقت ذاته. إننا نؤمن بأن إنشاء الآلية الأولى لضمان الوقود، وهي احتياطي أنغارسك، هي اليوم في متناولنا.